

القطاع الفلاحي كبديل لترقية الصادرات وتحقيق تنمية مستدامة في الجزائر The agricultural sector as an alternative to the promotion of exports and the achievement of sustainable development in Algeria

د. جدي عبد الحليم، جامعة 8 ماي 1945 قالمة

ملخص:

تشهد الجزائر تحولات هامة في الإصلاح الاقتصادي على المستويات القطاعية، و قد كان قطاع الفلاحة محورا أساسيا في هذه الإصلاحات، إذ يعتبر من أهم القطاعات الأساسية في الاقتصاد الوطني إذ كان الهدف الأساسي لأي إستراتيجية تنموية من أجل تحقيق الاستغلال الأمثل لكافة الموارد المتاحة الطبيعية و البشرية و المالية حتى يكون بديلا حقيقيا يمكن من خلاله تحقيق الاكتفاء الذاتي وتنويع الصادرات و توفير العملة الصعبة.

الكلمات المفتاحية: الصادرات؛ النفط؛ التنويع، الاقتصاد الجزائري.

Abstract:

Algeria is witnessing major changes in economic reform at the sectoral levels. The agriculture sector has been a major focus of these reforms. It is considered one of the most important sectors of the national economy. The main objective of any development strategy is to achieve optimal utilization of all available natural and human resources. To be a real alternative through which self-sufficiency, export diversification and the provision of hard currency can be achieved.

Keywords: Exports; Oil; Diversification, Algerian Economy

المقدمة:

تحتل الصادرات مكانا هاما في الفكر الاقتصادي، فقد أكدت كل الدراسات التجريبية أن نمو الصادرات يعجل بالنمو الاقتصادي، و من هنا يحرص صناع القرار الاقتصادي على فكرة التنويع الإستراتيجي من خلال إيجاد بدائل تنموية لتوفير العملة الصعبة من مصادر متعددة. إن تنمية الصادرات خارج المحروقات تعتبر قضية إستراتيجية تفرض وجود مصادر أساسية للاعتماد عليها في توفير الاحتياجات من النقد الأجنبي بشكل منظم، فاققتصاد السوق و العولمة إلى جانب الانضمام المحتمل للجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يفرضون على الاقتصاد الوطني تحديات كبيرة للتأقلم مع هذه المستجدات ، و ذلك بالتخلي عن الأساليب القديمة لتسيير الاقتصاد الوطني و البحث عن الوسائل الكفيلة لمواجهة ذلك بأساليب عصرية تنصب على دعم الإصلاحات الاقتصادية .

من جانب آخر تعرف الجزائر مساعي كبيرة في الإصلاح الاقتصادي على مستوى القطاعات، و قد كان قطاع الفلاحة محورا أساسيا، إذ يعتبر من أهم القطاعات الأساسية في الاقتصاد الوطني حيث يمثل الهدف الأساسي الأول لأي إستراتيجية زراعية و تحقيق الاستغلال الأمثل لكافة الموارد المتاحة من طبيعية و بشرية و مالية و تحقيق الاكتفاء الذاتي و تنويع الصادرات.

فهل تملك الجزائر من الإمكانيات الفلاحية ما يؤهلها للتخلص من التبعية لقطاع

المحروقات، وتحقيق للتنمية المستدامة المنشودة؟

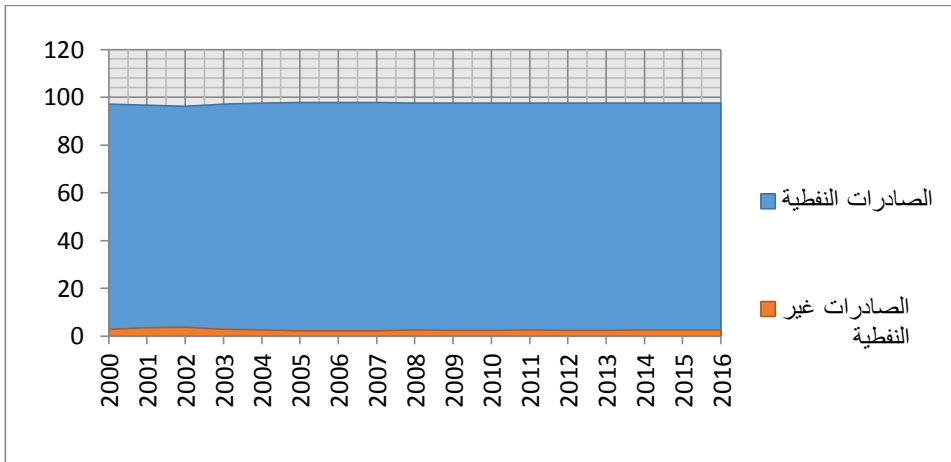
تبحث هذه الدراسة في الإجابة على الإشكالية المطروحة من خلال عرض وصفي تحليلي لواقع هيكل الاقتصاد الجزائري و مكانة الصادرات البترولية في و كذا واقع الفلاحة الجزائرية وعرض الإمكانيات الفلاحية الجزائرية و من ثمة عرض لرهانات القطاع في الجزائر من خلال تبيان ما يمكن للقطاع إحداثه في حالة ما أعطي الاهتمام اللازم.

و يأتي هذا البحث لتحقيق فرضية أساسية تكمن في أن قطاع الفلاحة في الجزائر قادر على تحقيق التنويع الاقتصادي المنشود من خلال تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي و دعم باقي القطاعات الاقتصادية.

1 : واقع الصادرات الجزائرية:

كما لا يخفى فإن الصادرات الجزائرية تتميز بالتبعية المطلقة لقطاع المحروقات⁽¹⁾، حيث لا يزال الجهاز الإنتاجي يعاني من قصور كمي ونوعي، إلا أن الحكومات في السنوات الأخيرة عبروا عن نياتهم في تحقيق عائدات خارج قطاع المحروقات، ويظهر ذلك من خلال مجموعة من البرامج التنموية، كالإنعاش ودعم النمو الاقتصادي و برنامج الخماسي لدعم النمو (2001-2014)، وتبقى المبيعات خارج المحروقات مهملة إلى حد كبير⁽²⁾، تضاعفت الصادرات الجزائرية خلال الفترة من سنة 2000 ، من حوالي 22 مليار دولار عام 2000 إلى أكثر من 81 مليار دولار عام 2008 ، ثم حوالي 60 مليار دولار سنة 2015،. و نجد أن قطاع المحروقات يسيطر على أكثر من 97% من إجمالي الصادرات، وهو ما يعني أنه السبب في النمو الذي عرفته الصادرات بأكثر من 35%، ويعكس ضعف هيكل الصادرات الجزائرية ، و لا تشكل المنتجات غير النفطية إلا نسبة 2% . و كانت سنة 1996 هي الوحيدة التي ارتفعت فيها الصادرات خارج النفط حيث وصلت إلى أكثر من 7% من إجمالي الصادرات الوطنية 784.79 مليون دولار، و برجع ذلك إلى تسديد الجزائر لجزء من ديونها تجاه روسيا في شكل سلع. و قد انخفضت صادرات الجزائر خارج المحروقات بعد 2010، نتيجة عدة عوامل منها قرار منع تصدير النفايات غير الحديدية، وحظر تصدير المواد الغذائية المستخرجة من المواد المدعمة.

شكل (1) يوضح تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2016 الوحدة: نسبة مئوية



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات التجارة الخارجية للجمارك الجزائرية

تتميز الصادرات الجزائرية بضعف تنافسيتها من حيث تركيبة سلعها و جودتها وكذلك بسبب اعتمادها على سلعة وحيدة، حيث تعد قيمة حصتها السوقية الأقل مقارنة ببعض الدول المصدرة للنفط حيث يمثل القطاع في السعودية: 87%، في قطر: 64%، أما الدول المتقدمة فالقدرة التنافسية الجزائرية ضعيفة جدا، فصادرات ألمانيا كبلد غير نفطي تفوق صادرات الجزائر خارج المحروقات بـ 1301 مرة⁽³⁾.

و توزع صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات على مواد التجهيز الصناعي والمواد نصف المصنعة بالإضافة المنتجات الغذائية التي بلغت نسبة تصديرها حدود 1%، بسبب نقص التوعية والتكوين في المجال الفلاحي الذي نراه الحل في تنويع صادرات الجزائر، ونقص الاستثمارات الخارجية المباشرة، ما نتج عنه توقف صادرات الفلاحة إلا على بعض المنتجات التي لا تمثل أيا قيمة لا تتعدى 50 مليون دولار سنويا. و هو ما يوضح فشل المخططات التنموية الساعية لرفع حصصها في الأسواق الدولية حيث يعود الضعف الحقيقي لتنافسية الصادرات الجزائرية إلى سيطرة المحروقات على هيكلها الإجمالي بأكثر من 97%، مما يكشف عن عجز كبير في النسيج الاقتصادي الجزائري⁽⁴⁾.

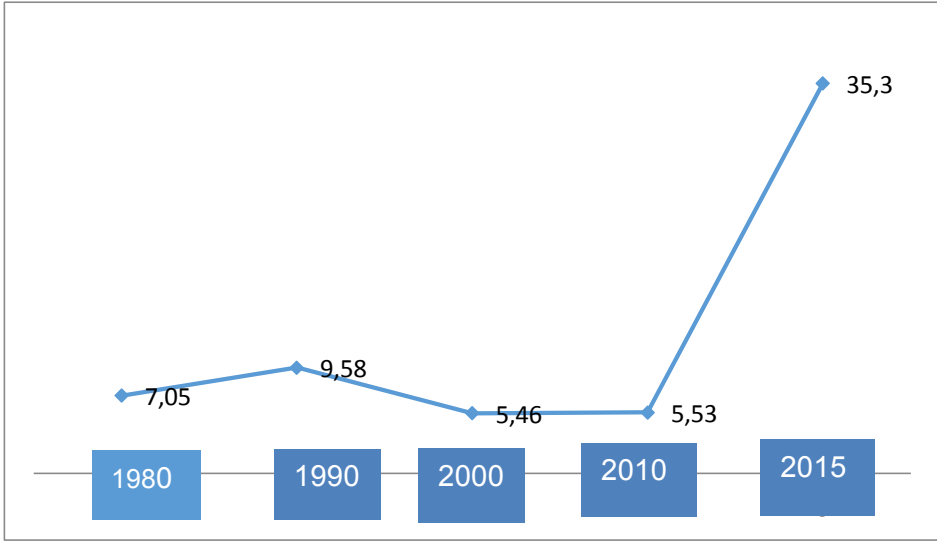
2 : واقع قطاع الفلاحة الجزائرية⁽⁵⁾:

لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة إلا بجعل قطاع الفلاحة أولوية الأولويات، فهي المحرك الأساسي لباقي القطاعات إذ يعد أساس الثروة الصناعية منتصف القرن 18 في أوروبا . أما قطاع الفلاحة الجزائري فهو عاجز سواء عن تحريك القطاعات الاقتصادية المختلفة أو تحقيق الاكتفاء الذاتي، إذ يعاني عجزا بنسبة 30% في مجال الإنتاج الزراعي، وتحميدا في جانب الحليب واللحوم الحمراء والحبوب التي تستورد منها الجزائر سنويا أكثر من 50% من احتياجاتها، رغم أن مساحة الأراضي الصالحة للزراعة تقدر بنحو 8.5 ملايين هكتار.

تجدر الإشارة إلى تراجع مساهمة قطاع الزراعة في إجمالي القيمة المضافة للاقتصاد الجزائري من 13% عام 1989 إلى أقل من 9% في 2015. ويرجع ذلك إلى عدم جدوى الإصلاحات الاقتصادية المتخذة في إطار التحول لاقتصاد السوق. كما أن الصادرات الزراعية في الجزائر بلغت 170 مليون دولار في 2015 مثلا، في حين قدرت الواردات الغذائية للسنة نفسها بنحو 7.53 مليارات دولار؛ مما يعكس حجم الفجوة الغذائية وقيمة العملة الصعبة التي يتم استخدامها سنويا

لتغطية فاتورة واردات الغذاء المرتفعة. وأسهمت عوامل أخرى في تراجع أداء قطاع الزراعة، أهمها التباطؤ النسبي في استصلاح الأراضي الزراعية، واستمرار تراجع الإنتاج، إلى جانب تدهور الأراضي الزراعية بفعل عوامل الانجراف واستنزاف التربة والتوسع العمراني وضعف البحوث في مجال الزراعة. الملاحظ أن مداخيل القطاع الفلاحي يلاحظ ضعف مساهمته في معدلات النمو الاقتصادي حيث لم تتعدى منذ سنة 1990 حدود 10 في المئة وذلك حتى سنة 2011، لكن حققت هذه النسبة حققت قفزة نوعية سنة 2015 إلى 35 في المئة بفضل سياسة التجديد الريفي والفلاحي، لكن عموما نسبة المساهمة لا تتعدى 9 في المئة إذا استثنينا السنوات الاخيرة، وهي نسبة ضعيفة جدا.

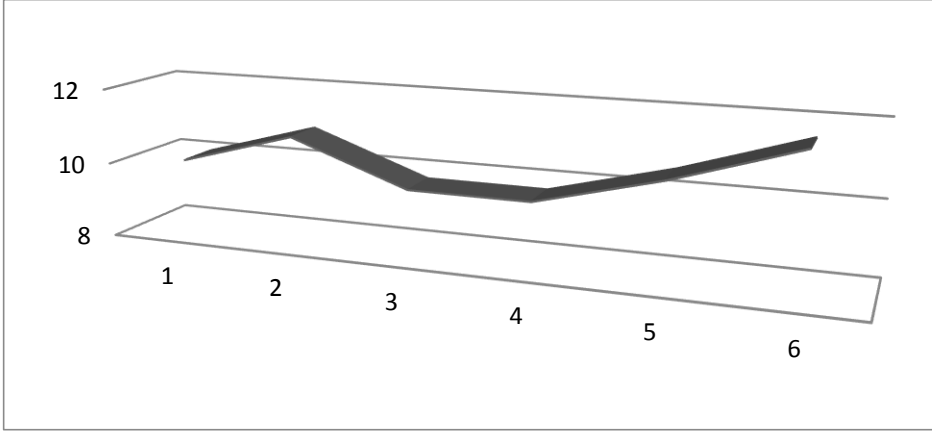
شكل رقم (2): مساهمة الفلاحة في معدل النمو في الجزائر 1980-2015



المصدر: إعداد الباحث بناء على بيانات البنك الدولي.

إن متوسط مساهمة الفلاحة في النشاطات المنتجة للفترة 1980/ 2015 قارب 11 في المئة محتملة المرتبة الثالثة بعد قطاعي المحروقات والخدمات، وذلك نتيجة إلى النمو السريع الذي حققته القطاعات غير الزراعية، وهذه النسبة ثابتة تقريبا رغم الجهود المبذولة لدعم القطاع في إطار البرامج التنموية خلال هذه الفترة، وهو مما يدل ضعف مكانة القطاع الفلاحي مقارنة بالقطاعات الأخرى خاصة قطاع المحروقات والأشغال العمومية والخدمات.

شكل رقم (3): تطور مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام 1980-2013



Source : ONS, rétrospective statistique algérienne 1962 2011, CH14-COMPTES ECONOMIQUES, P234-237.

سجل الميزان التجاري في الجانب الزراعي عجزا قدر حوالي 2 مليار دولار في الفترة قبل 1990 وارتفع هذا العجز إلى حوالي 10 مليار دولار ابتداء من سنة 2010 ، كما أن مساهمة القطاع الفلاحي في مستوى العمالة متدني جدا فقد انخفض من 15 بالمئة قبل 1990 إلى حدود العشرة في المئة في السنوات الأخير وهو معدل كان ولازال ضعيف جدا لا يرقى للأهداف المسطرة من طرف الحكومات من خلال سياستها المختلفة و الإنفاق الكبير في هذا القطاع.

ورغم أن القطاع الفلاحي يوظف 250 ألف فلاح فإن ندرة العمالة من أكبر المشاكل التي يعاني منها القطاع، في ظل غياب شبه تام للحماية الاجتماعية لهؤلاء، كما نسجل أيضا تعرض الكثير من المنتجات إلى التلف بسبب غياب مصانع التحويل، وخير دليل على ذلك الكميات الكبيرة من الطماطم التي يتم رميها بمنطقة وادي سوف⁽⁶⁾ :

3 : الإمكانيات الفلاحية في الجزائر:⁽⁷⁾

تتميز الجزائر بعدة إمكانيات فلاحية من حيث الموقع الجغرافي حيث تعتبر بوابة إفريقيا وقربها من السوق الأوروبية وشريط ساحلي طوله 1200 كلم يطل على السوق الأوروبية ، فضلا عن الموارد المائية والبشرية والمالية التي تمكنها من احتلال مرتبة متقدمة من حيث تحقيق الاكتفاء الذاتي بل وفائض فلاحي تستطيع من خلاله تنويع صادراتها والخروج من الاقتصاد الريعي وتنشيط صناعاتها لا سيما التحويلية منها.

وتملك الجزائر نحو 20 مليون هكتار من السهول و9 ملايين هكتار من مساحات الصيد البحري، و4.2 ملايين هكتار من الغابات. وتقدر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بالجزائر من إجمالي المساحة الكلية بنحو 3.1%، في حين تقدر نسبة الأراضي الزراعية المروية بـ 2.6% منها، وهو يعد مؤشرا ضعيفا ودليلا على أن أغلب الأراضي تعتمد على مياه الأمطار. أي أن عدم انتظام هطولها خلال الموسم الواحد يعرض المراعي الطبيعية والثروة الحيوانية لهزات إنتاجية من حيث تذبذب أعداد الحيوانات، كما يعرض الزراعة المطرية لحالة من عدم الاستقرار، من حيث المساحة، أو من حيث المردود.

ويمكن تلخيص هذه الموارد في الآتي (8):

3-1 - الموارد البشرية: بلغ متوسط اليد العاملة الفلاحية في الجزائر 2.325 مليون عامل وتراوحت اليد العاملة بين 1.633 مليون عامل و 3.152 مليون عامل خلال الفترة 2009/1980 و هي في الحالتين لا تعبر على ما يستطيع هذا القطاع فعله في ما يخص امتصاص البطالة في البلد وكذا أحداث التنمية المنشودة.

3-2 - الموارد المائية: يعتبر الماء من أهم الموارد اللازمة للفلاحة ورغم كبر مساحة الجزائر والتي تقدر بأكثر 2.3 مليون كلم²، إلا أن 93% من هذه المساحة في الهضاب العليا والجنوب، حيث هطول الأمطار فيها يقدر بنسبة 8%، أما المنطقة الشمالية للبلاد والتي تقدر نسبتها 7% من إجمالي المساحة الإجمالية تتميز بمناخ البحر الأبيض المتوسط، حيث تبلغ كمية الأمطار التي تسقط نحو 192 مليار م³ بنسبة 92% إضافة إلى المياه السطحية المتمثلة في السدود، المحاجر المائية والأنهار، وتقدر الموارد المائية السطحية بين 9.8 مليار م³/ السنة و 13.5 مليار م³/ السنة، حيث أنها موزعة في كل تراب البلاد، حيث تحتوي الأحواض المتوسطة الشمال على 11.1 مليار م³ وأحواض الهضاب العليا على 0.7 مليار م³، أما الأحواض الصحراوية فتحوي على 0.6 مليار متر مكعب. 6. وتعتبر السدود المصدر الثاني للمياه في الجزائر بعد المياه الجوفية بلغ سنة 2009 عددها المستغلة من طرف الوكالة الوطنية للسدود بـ 66 سد بطاقة إستيعابية تقدر بـ 7.5 مليار متر مكعب.

أما بالنسبة للمياه الجوفية تشير التقديرات إلى وجود 147 طبقة مائية وحوالي 60.000 بئر صغير، 90.000 ينبوع و 23.000 بئر عميق، وقدرت كمية المياه الجوفية الممكن استغلالها

تقدر بحوالي 7 مليار م 3 في السنة هذه الموارد موزعة بين الشمال 2 مليار م / 3 السنة والجنوب 5 مليار م / 3 السنة، بالنسبة للشمال مستغلة بنسبة 90 في المئة 1.8 مليار م / 3 السنة، وتتجدد سنويا عن طريق ما يتسرب من مياه الأمطار في طبقات الأرض 8 ، أما في الصحراء فتتوفر المياه الجوفية بكميات معتبرة جدا خاصة في الصحراء الوسطى والتي تحتوي على خزائين معروفين يمتدان إلى غاية الحدود التونسية الليبية.

3-3 - الموارد الطبيعية: و تقصد بها ما تزخر به الجزائر من الأراضي فلاحية فهناك رصيد هام من الأراضي الزراعية الكلية تقدر بحوالي 42.46 مليون هكتار، في حين أن المساحة المستخدمة للزراعة لم تكن إلا حوالي 8.42 مليون هكتار فقط لسنة 2009 بنسبة 20 في المئة من المساحة الزراعية الكلية، وعند مقارنة الرقمين السابقين يؤكد وجود إمكانية حقيقية لدى الجزائر لزيادة المساحة الصالحة للزراعة، حيث نشير إلى أن متوسط المساحة الصالحة للزراعة بلغت 7.951.402 هكتار خلال 2009 وتراوح المساحة الزراعية بين 7.231.000 هكتار و 8.435.000 هكتار خلال - الفترة 1980 و 2009 على التوالي، تشغل المساحات الموسمية حوالي 50 في المئة منها . حيث شهدت ارتفاعا منتظما من سنة إلى أخرى وقدرت الزيادة ب 926.000 هكتار بنسبة 12.33 في المئة .

4 : رهانات قطاع الفلاحة في الجزائر (9) :

تتمثل أهم رهانات الجزائر في تطوير هذا القطاع في المحاور التالية:

- دور الفلاحة في سد احتياجات السكان من خلال تحقيق الاكتفاء الذاتي و توفير مناصب شغل
- دور الفلاحة في تطوير الصناعة.
- دور الفلاحة من خلال توفي المزيد من العملة الصعبة و تعديد مصادرها.

تمتلك الجزائر نحو 20 مليون هكتار من السهول و 9 ملايين هكتار من فضاءات الصيد البحري، و 4.2 ملايين هكتار من الغابات، فقطاع الفلاحة بما سيوفر 3 ملايين منصب شغل ويصدر 300 مليار دولار على الأقل. لها إمكانيات زراعية لتغذية كل سكان المعمورة بمنتجات زراعية صحية حيث يعد زيت الزيتون الجزائري أحسن الزيوت في العالم ويصنّف كغذاء طبي من الدرجة الأولى أما الزيتون والبرتقال الجزائريان يتوفران على أوميغا (3) المضادة للسرطان و هي الأجود

كما تعد التمور الجزائرية من أجود التمور في العالم فهي فركتوز مائة بالمائة بالإمكانات الزراعية الجزائرية تفوق 20 مرة الإمكانيات الإسبانية.

عرف واقع ومستقبل الزراعة بالجزائر في السنوات الأخيرة اهتمام الكثير من الخبراء والباحثين الذين أعدّوا وساهموا في دراسات وافية وقيمة وجدية، تمكن في حالة اعتمادها من إعادة بعث الحياة في القطاع الفلاحي بالجزائر ومنحه الصدارة عالميا، خاصة وأن الجزائر تتوفر على شريط ساحلي خصب، تتميز الجزائر بكل الخصائص التي تجعلها رائدة ومميزة في مجال زراعة الزيتون وإنتاج أفضل الأنواع وأجودها من زيت الزيتون الذي نال شهرة كبيرة بالأسواق العالمية لتوفره على العناصر والموارد العضوية الصحي التي تجعله غذاء صحيا وطيبا كاملا. إنّ الجزائر هي أكبر فضاء متوسطي، حيث أنّها تحوز على 3 أرباع المساحة المتوسطة الزراعية، وهي تفوق 10 مرات كاليفورنيا، و تجدر الإشارة أنّ كاليفورنيا هي صحراء وتمتاز بمناخ متوسطي يشبه المناخ الجزائري ، أمّا الجزائر فهي تتوفر على امتداد البحر الأبيض المتوسط على خط موازي يمتد على أكثر من 1200 كلم، بالإضافة الى المنخفضات الصحراوية ما بين بسكرة والوادي والساورة التي هي أراضي ممتازة وكلها مناطق خالية من الجليد مما يسمح بالنمو البيولوجي النباتي على طول السنة، وهذا يعطي أحسن النوعية في المنتجات الزراعية وفي مقدمتها فاكهة الزيتون، أجود زيت زيتون في العالم الذي يمتاز بالتركيبية البيولوجية المزدوجة المضادة للأكسدة، وبحكم كل هذا، فالجزائر مرشحة لأن تكون من أكبر القوى الفلاحية عالميا، هذا بالإضافة إلى الهضاب والواحات والسهوب التي تمتد على أكثر من 60 مليون هكتار، و التي يمكن أن تستغل في زراعات كبيرة مثل الحبوب وتربية الأنعام وغيرها من المنتجات ذات الجود العالمية.

إن كل ما سبق يجعلنا نجزم قطعا أن البديل الأول بل قد يكون الوحيد في الوقت الحالي لعائدات قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري هو الفلاحة، وأنه من الواجب الوقوف بجزم عند الدراسات في هذا المجال، خاصة و أن الجزائر تزخر بطاقات بشرية و مادية و مساحات فلاحية شاسعة تمكنها من تقليص الفاتورة الغذائية التي أرهقت كاهل الاقتصاد الوطني. إن الإصلاح الحقيقي لتفعيل قطاع الفلاحة في الجزائر هو دعم الشباب الراغب في العمل في هذا المجال ماديا و معنويا خاصة في ظل توجه شريحة كبيرة منهم نحو هذا القطاع و تكوينهم أكاديميا و مدهم بالآلات الفلاحية المتطورة، لربح الوقت و تعلم العمليات التقنية المهمة مثل الحرث و الجني ، بالإضافة إلى تسهيل

الاستثمار بتسهيل الحصول على الأراضي الفلاحية والقروض، خاصة في الجنوب، وكذا إنشاء جمعيات لتنظيم الفلاحين و تكوينهم (10).

الخاتمة:

يعتبر القطاع الفلاحي العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم. فالدولة التي تهتم بقطاعها الفلاحي تضمن العيش الكريم لشعبها، وذلك من خلال تحقيق أقصى ما يمكن من الإنتاج في هذا المجال، ويمكن الجزم أنه مهما كانت الإستراتيجية التنموية المتبعة فمن المفروض أن يعامل القطاع الفلاحي بأهمية معتبرة، فهو الذي يؤثر في القطاعات الأخرى بدرجة كبيرة، إضافة إلى تأثره هو بالتغيرات التي تحصل في القطاعات الأخرى. يلعب القطاع الفلاحي الجزائري دورا كبيرا في تنمية الاقتصاد الوطني، حيث يشغل أكثر من 20% من اليد العاملة الاجمالية فمنذ زمن و القطاع الفلاحي يشهد تغيرات و تحدييدات خاصة بعد تحرير المنتجات الفلاحية، وكذا تحرير التجارة الداخلية و الخارجية. أولت الحكومة الجزائرية أهمية كبيرة للقطاع الفلاحي من ناحية التشريعات، حيث رسمت خطة عملية ترمي من خلالها إلى تحقيق التوازن و الاستقرار الغذائي الذي يمر عبر تشجيع الفلاحة و توفير التسهيلات اللازمة للفلاحين حتى يتمكنوا من تخطي الصعوبات التي يواجهونها إلا ان النقص الملاحظ يبقى في مجال التطبيق حتى يتمكن هذا القطاع من احتلال المكانة الحقيقية له في دفع عجلة التنمية. إن القطاع الفلاحي في الجزائر يمكن أن يشكل بديلا حقيقيا لمواجهة تراجع أسعار النفط ، وتنويع الصادرات عموما، إذا تم تصحيح عدد من المعوقات التي تقف حاجزا أمام نمو القطاع، ووجه دعم أكبر للفلاحين. ففي ظل الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تعيشها الجزائر نتيجة تهاوي أسعار النفط بات من الضروري أن تبحث الحكومة وبشكل سريع عن مداخليل بديلة للمحروقات، و الفلاحة تشكل البديل الأمثل والحل الواقعي لمواجهة هذه الأزمة. ورغم أن الحكومة الجزائرية أنفقت منذ 1999 أكثر من ثمانمائة مليار دولار، فإن كل هذه الجهود فشلت في تنويع مداخليل الاقتصاد. و لذلك وجب ما يلي:

– العمل على دعم البلديات ذات الطابع الفلاحي بالاستثمار في هذا المجال لإحداث تنمية ذاتية يمكن من خلالها دعم الاقتصاد الوطني.

- صيانة الأراضي الفلاحية و الحيلولة دون إهدارها و تبذيرها و ذلك من خلال إيجاد بدائل مناسبة لتخطيط المدن و القرى .
- استصلاح المزيد من الأراضي الفلاحية خاصة إذا عرفنا أن المساحة الخاصة للزراعة أكبر بكثير من المساحة المزروعة.
- المحافظة على الموارد المائية سواء كانت سطحية من مياه أمطار أو وديان بإقامة السدود أو كانت باطنية من خلال حفر الآبار، و القيام بالدراسات الواجبة في هذا المجال لمعرفة الطاقة الحقيقية لهذا المورد التي لا زالت مجهولة.
- حماية الثروة الغابية و تطويرها و التركيز على الأشجار المثمرة من أجل تلطيف الجو و تحقيق استدامة التنمية.
- العمل على تطوير المراعي الطبيعية و حمايتها للمحافظة على الثروة الحيوانية التي تزخر بها البلاد.
- تشجيع التخصص الزراعي الذي يجعل الفلاح أكثر معرفة بعمله.
- عصنة طرق الإنتاج الفلاحي من خلال مكينة القطاع بأحدث الآلات لتعظيم الإنتاج.
- العمل على تكوين مرشدين في هذا المجال ليتمكنوا من مساعدة الفلاح في الوقت المناسب.
- العمل أكثر على تحسين أوضاع سكان الأرياف حتى نحد من النزوح الريفي.
- العمل على مراقبة الدعم الممنوح للفلاحين حتى يسير في الطريق الصحيح لمن يستحقه واستغلاله في ما يجب و تطهير القطاع من الدخلاء .
- القيام بدراسات دورية و تقييمها و تقويمها من قبل مختصين حتى نتمكن من وضع أهداف مستقبلية لكل فترة. .

قائمة المراجع:

- 1 عمر شريف، أهمية الإصلاحات الاقتصادية وديناميكية تفعيل التنمية في الجزائر، مجلة علوم إنسانية، العدد 44، 2010، ص.20
- 2 صونيا بتغة، ترقية التنافسية العربية في ظل المتغيرات العالمية آفاق وتحديات (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة المسيلة، الجزائر، 2008، ص.126
- 3 إبراهيم عبد الحفيظ، دراسة تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل العولمة الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008، ص.140-143.

⁴ للمزيد أنظر إلى:

- سهام عبد الكريم، برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مجلة دراسات إقتصادية، العدد 11، مركز البصيرة للبحوث والإستشارات والخدمات التعليمية، القبة، الجزائر، 2008، ص ص. 87-88
- ناصر دادي عدون، دراسة حول تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين تنافسيتها مع نظرة أولية على حالة الجزائر، مجلة الإصلاحات الإقتصادية والإندماج في الإقتصاد العالمي، العدد 03، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2007، ص ص. 30-32

⁵ لمزيد امظر إلى:

- باشي أحمد، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح، على الموقع، <https://revues.univ-ouargla.dz>
- أفاق التنمية الفلاحية في الجزائر، على الموقع، <http://www.alg17.com/vb/threads/thread-6819>
- عماري زهير، القطاع الفلاحي في الجزائريين الامكانيات المتاحة و اشكالات الاكتفاء الذاتي، اين الخلل، مقال الملتقى الدولي التاسع القطاع الفلاحي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية.

⁶ عمار بسعود - عبد القادر شرشار، الفلاحة في الجزائر من الثورات الزراعية الى الإصلاحات الليبرالية، على الموقع، <https://insaniyat.revues.org/7027>

⁷ عمار بسعود، المرجع السابق

⁸ <http://www.medafco.org/node/517869>

⁹ <http://www.aljazeera.net/news/ebusiness>

¹⁰ المرجع السابق